وكلما كان كذلك كان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الحكم الاول لحكم الشرطية الاولى والتالي باطل
لانه ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالاتفاق لو اصله فكذا المقدم فلا يكون جسم ما علة طبيعة لوقوع ما لزم
الخلف واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلتها في صدور
افعالها عنها ولو كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك لكونه حاويا او بالنسبة اليه او محويا وتبين
بطلانه لما ذكرنا في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين
الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فقول فقد دل اختلاف حركات الكواكب المعلومة
بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط
وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا الواحد
فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون
المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من
الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية والصواب ان يقال
لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى محل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه
ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك حينئذ الى عرض قائم
بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتفرقة المختلفة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فتتعدد
العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا هو البرهان المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقدير المقدم
من الانتشار قال هذا الحاوي [illegible] اقول لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي للمحوي بصدد
ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان الحاوي لتحدد الجهات

٤

ثم العقل الثاني لكونهما معلولين لعلة واحدة وهو العقل الاول على ما سيأتي تقريره والعقل الثاني متقدم بالعلية
على المحوي وما مع المتقدم متقدم وهذا خطأ في الزمان فلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني
عليه بالعلية اورد هذه الهداية جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو علة على
المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم العقل الثاني على المحوي بالعلية
وما مع المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول الواحد
الشخصي وهو ممتنع بخلاف المتقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو
الموجود في الزمان المتقدم وما مع المتقدم في الزمان كذلك قال هذا الحاوي والمحوي آه اقول لما بطل
علية الحاوي بين ان انتفائهما لا يكون من الخلاء استشعر ان يعترض عليه بان يقال لو كان الخلاء لازم عليكم وان لم
يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن جائز العدم فكل من الحاوي والمحوي
يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان الخلاء لان امكان
الملزوم يستلزم امكان اللازم اجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن جائز العدم بالنظر
الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي في جوفهما
يكون هو محدد الجهات على تقدير انتفائهما لخال ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء
محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء فكذا حال ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما
فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء الممتنع انما هو البعد المفطور او الفضاء الموهوم
من شأنه ان يقبل الزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس بعيد لا نفيا [illegible] بالمحدد وقابل
للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باحد المعنيين بل الخلاء انما يلزم من تصور الحاوي مع عدم المحوي وفراغ غيره

في التقدم الزماني صح

ان يكون متقدما بالعلية صح

الذي فرض كونه محدد الجهات صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)